Issue 6380 Wednesday 19/6/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6380 الاربعاء 16 من شوال 1440 هـ 19 من حزيران (يونيو) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

هل الثروة النفطية لجميع العراقيين ؟

عادل عبد الزهرة شبيب
بغداد

صرح مؤخرا وزير النفط العراقي السيد ثامر الغضبان بأن وزارة النفط العراقية هي لجميع العراقيين .. فهل هي فعلا كذلك؟ ,وهل ان النفط العراقي هو ملك لجميع العراقيين ؟

يمكن التأكيد على ان النفط العراقي هو ليس ملكا للشعب العراقي طالما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي ,وفي الاقتصاد الريعي تعتبر الحكومة هي المستفيد الأول والأخير من الثروة النفطية وعدم استفادة الشعب العراقي من العائدات النفطية الكبيرة بدليل التظاهرات الاحتجاجية للمواطنين التي عمت مدن العراق المختلفة احتجاجا على تفشي البطالة والفقر والفساد الكبير للمسؤولين وتدهور الكهرباء والتعليم والصحة واشتداد الازمات كالسكن وغيرها, فلو كان النفط ملكا للشعب لما كانت هذه الأزمات.. ولتحسنت اوضاعهم واصبحوا بمستوى معيشي مرتفع كما هو حال دول الخليج على الأقل . ولو كان النفط ملكهم لما خرج آلاف المتظاهرين في مدن العراق المختلفة مطالبين بتحسين اوضاعهم المعيشية وتوفير فرص العمل ومكافحة فساد المسؤولين وتحقيق العدالة الاجتماعية .

غير ان منافع النفط اقتصرت على الكتل المتنفذة الحاكمة والمحيطين بها ,وسيبقى الوضع كما هو او سيزداد سوءا طالما بقي الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا وحيد الجانب يعتمد كليا على تصدير النفط الخام واهمال القطاعات الانتاجية الاخرى من زراعة وصناعة وسياحة وتعدين وغيرها وطالما بقي النظام مبنيا على مبدأ الطائفية والمحاصصة وليس المواطنة والمؤسسات والقانون. فالاقتصاد الريعي عادة يؤدي الى ظهور مجتمع استهلاكي غير منتج مرتبط بالاستيراد وهو لا يهتم بالزراعة او الصناعة التحويلية حيث تهيمن الدولة على عائدات النفط الكبيرة.

وكما هو معروف فإن الاقتصاد الريعي هو اقتصاد تداولي وليس اقتصاد انتاجي ولذلك يتميز هذا النوع من الاقتصاد بأنه اقتصادا رخوا وهشا لا يهتم بالصناعات التحويلية ولا بالزراعة طالما تأتيه عوائد مالية كبيرة من بيع النفط فلماذا يتعب نفسه بالإنتاج ومشاكله ؟

الاقتصاد الريعي

اذن الاقتصاد الريعي في العراق وغيره من البلدان لا يوفر العدالة الاجتماعية ولا يؤدي لأن يكون النفط ملكا عاما للشعب وانما يؤدي لأن يكون ملكا للحكومة المستفيد الأول من هذه الثروة ولذلك لا يمكن الحديث عن ان النفط العراقي هو ملكا للشعب في ظل وجود الاقتصاد الريعي .

ومن الضروري اعادة هيكلة القطاع النفطي ليكون احدى وسائل التنمية الاقتصادية وليس عبئا عليها ,وان تنويع الاقتصاد وايجاد مصادر بديلة لتمويل الموازنة العامة يظلان هدفا مركزيا كشرط للتنمية المستدامة . فالاقتصاد الريعي في العراق يعتبر سببا رئيسيا للتخلف وللأزمات الاقتصادية التي تصيب الدولة لأنها تعتمد في دخلها الوطني على مصدر واحد واي خلل يصيب هذا المصدر كانخفاض اسعار النفط مثلا يؤدي الى عدم قدرة الدولة على مواجهة العوائق التي قد تصيبها ,وفي هذه الحالة يكون تأثيرها واضحا على عناصر الدولة وعلى المواطنين في المجتمع. اضافة الى ذلك فإنه لا يمكن اجتماع النظام الريعي والنظام الديمقراطي في آن واحد فهما على طرفي نقيض. ويرى الاقتصاديون ان الاقتصاد الريعي الذي يعتمده العراق هو مصدر تخلف وبطء التنمية. ومن الناحية الاقتصادية عندما تصبح احزابا متنفذة في ادارة شؤون البلاد فانهم يتحكمون بجميع الثروات داخل نطاق الدولة وان هذه الفئة الحاكمة ستنفرد وتبتعد عن المجتمع والحياة الاجتماعية في الدولة وهذا يؤدي الى ان تصبح الحياة الاجتماعية غير مهمة لدى السلطة السياسية وتكون جميع الثروات الاقتصادية بتصرف السلطة السياسية كما في العراق وتتصرف بها من تلقاء نفسها مما يؤدي الى غياب العدالة. وفي حالة وجود الاقتصاد الريعي في اي مجتمع كالعراق فإن ذلك يؤدي الى تراجع الاقتصاد المتعدد وظهور نشط للاقتصاد الاستهلاكي. وفي دولة الاقتصاد الريعي يستحيل تنازل الفئة الحاكمة عن سلطتها ونفوذها ومغانم السلطة لأي فئة اخرى ولذلك نجد في العراق يبذلون جهودا كبيرة لتفصيل قوانين الانتخابات وفقا لمقاساتهم ويعملون بموجبها على تهميش وابعاد القوى الوطنية الاخرى (التي يسمونها بالصغيرة). وفي البلدان الريعية مثل العراق تنتشر مظاهر الهدر والتضخم وارتفاع اسعار صرف العملة وتنامي الفوارق الاجتماعية والركود وصعوبة تحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية وتضخم الأجهزة البيروقراطية واستشراء الفساد. وفي العراق ذو الاقتصاد الريعي تعطلت فيه مفاعيل النمو والتطور ,كما ان الاقتصاد الريعي يساعد على انتشار المحسوبية والفساد ويشجع على الميول الاستبدادية للسلطة وتضخم اجهزة الدولة وتغولها ,لذا يعتبر الريع عنصرا معيقا للديمقراطية. ومن الناحية الاقتصادية يفترض ان يخصص معظم العائد النفطي العراقي للأغراض الاستثمارية مثل ما حصل في ظل مجلس الاعمار في الخمسينات واوائل الستينات عندما خصص 75 بالمئة ومن ثم 50 بالمئة منها الى الميزانية الاستثمارية ,بينما نجد اليوم ان معظم الموازنة هي للأغراض التشغيلية ثلثها يذهب للرئاسات الثلاث وثلثها للرفحاويين وثلثها للفساد.

الدستور العراقي

وفيما يتعلق بالدستور العراقي لعام 2005 فقد تناول موضوع الثروة النفطية والغازية التي اعتبرها ملكا لكل الشعب العراقي كما ورد ذلك في المادة (111) منه والتي نصت على :((النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات)) ,غير ان هذا النص الدستوري بعيد كل البعد عن التطبيق الواقعي. اما المادة (112 /اولا) من الدستور فنصت على : ((تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون)). فهل تم توزيع واردات النفط بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد ؟ وهل تم تنظيم قانون خاص بذلك منذ 2005 والى اليوم ام بقي الدستور مجرد حبر على ورق ؟

تقرير البنك المركزي

في تقرير للبنك المركزي العراقي ذكر ان عائدات البلاد من تصدير النفط العراقي منذ 2005بلغت اكثر من 700مليار دولار امريكي لكنها لم تنفق لتحسين الأوضاع المعيشية للعراقيين وتطوير اقتصاد البلاد مما ادى الى الاحتجاجات الغاضبة في معظم المحافظات العراقية لنقص الخدمات وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتخلف التعليم والصحة والكهرباء وضياع مليارات الدولارات بسبب فساد المسؤولين وسوء الادارة. وحتى يكون النفط العراقي لكل العراقيين ينبغي التخلص من الاقتصاد الريعي وحيد الجانب وتنويع مصادر الدخل القومي وتشريع قانون منصف يضمن توزيع حصة من عائدات النفط لكل عراقي داخل العراق والزام السلطة التنفيذية بتنفيذه فالعراقيون لم يشهدوا اي فائدة تذكر من عائدات النفط وحتى لو زادت اسعاره في الأسواق العالمية ولكنهم يتحملون التقشف عند انخفاض اسعاره. لقد استحوذ الساسة الفاسدون على معظم موارد النفط وفقا لتقرير نشرته صحيفة الغارديان البريطانية والتي اشارت الى اشتعال غضب العراقيين في المدن العراقية لتفشي البطالة ونقص الخدمات .

ضياع الموارد المالية

لقد حصل العراق في الفترات السابقة على عوائد مالية كبيرة نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام، فعلى سبيل المثال بلغت عائدات النفط العراقي المصدر خلال شهر تموز من عام 2012 (7,5) مليار دولار بمعدل ست وتسعون دولارا للبرميل الواحد وبكمية مقدارها 77 مليون برميل الا ان زيادة العائدات المالية لم تسهم في تحسين الدخل الشهري للمواطنين، ولم تحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ولم تحل ازمة البطالة المستفحلة ، ولا أزمة السكن ولم تحسن تقديم الخدمات ولم تطور قطاع الكهرباء والنقل او تسهم في تنفيذ المزيد من مشاريع البنى التحتية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية عموما. بل تم ابتلاع هذه العوائد المالية الكبيرة من قبل مافيات الفساد المنتشرة في معظم مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وساهم سوء الادارة والمحاصصة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وغياب الاستراتيجية الاقتصادية الواضحة في ضياع هذه الاموال وبقاء الاقتصاد العراقي متخلفا احادي الجانب خاضعا لتقلبات اسعار النفط وبالتالي فان زيادة عائدات النفط خلال الفترات السابقة لم تحد من الفقر في البلاد وتحسن اوضاع الناس وخاصة الفئات الاشد ضعفا. واشار تقرير مجموعة البنك الدولي الى انه في عام 2012 عاش 20 بالمئة من سكان العراق تحت خط الفقر وكانت نسبة كبيرة من الشعب العراقي عرضة للسقوط في براثن الفقر مبينا ان الفئات الاكثر ثراء من السكان قد حصدت النسبة الاكبر من المكاسب. كما شخص التقرير ايضا وجود((ارث صعب من العنف والهشاشة والضعف المؤسسي في العراق الذي يواجه تحديات هائلة على المدى البعيد قد تستغرق وقتا طويلا للتغلب عليها)). وأوصى التقرير بتطبيق سلسلة من السياسات والاجراءات ذات الاولوية بهدف تعزيز رفاهية المواطنين ,واشار الى ((ضرورة الحفاظ على النمو الاقتصادي وادارة عائدات النفط وتنويع الاقتصاد لصالح الانشطة التي يقودها القطاع الخاص والقطاع غير النفطي وذلك من اجل خلق مناخ مؤات لأنشطة الاعمال والاستثمار وخلق فرص عمل ستشتد الحاجة اليها مستقبلا. ان تحقيق النمو الاقتصادي في العراق بحاجة الى توليد فرص عمل ودخل لمن هم بأشد الحاجة اليه وتطوير ودعم القطاع الخاص وتأهيل وتطوير مؤسسات القطاع العام الانتاجية والخدمية الى جانب تطوير القطاعين المختلط والتعاوني ,والادارة الناجحة لعائدات النفط وتوجيهها نحو تطوير الصناعة والزراعة والسياحة والتعدين وغيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى الى جانب اهمية احلال الامن والسلام والقضاء على الارهاب ومكافحة الفساد اينما وجد وتوفير مناخ تجاري واستثماري وتطوير المصارف وتحسين البنية التحتية للكهرباء والنقل وتطوير التعليم بمستوياته كافة والقضاء على الامية وتشجيع البحث العلمي, وهذه كلها شروط مسبقة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. لقد فشلت الحكومات المتعاقبة بعد 2003في تحقيق التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية وتحقيق نقلة نوعية للبلاد في ميدان التقدم والاستفادة من عائدات النفط الكبيرة في تحقيق هذه التنمية والحد من الفقر وتحسين اوضاع الناس المعيشية والتخلص من السمة الاحادية لاقتصادنا وتنويع مصادر الدخل الوطني. لذا من الضروري استثمار عوائد النفط خلال الفترة القادمة وتوظيفها بالطريقة التي تغير البلاد اقتصاديا وتحقق نقلة نوعية في بنيتها التنموية . فهل يستطيع البرنامج الحكومي للسنوات 2018-2022 الذي اعلن مؤخرا بمحاوره الخمسة تحقيق ذلك؟ وهل سيكون النفط العراقي لكل العراقيين وليس للفئة الحاكمة حصرا ؟ أشك في ذلك...

ما الذي جنيناه من الديمقراطية الأمريكية ؟

خالد محسن الروضان
بغداد

في احد مؤتمرات القمة العربية والذي عقد في ستينيات القرن العشرين في بيروت ابتدأ الرئيس التونسي الراحل بو رقيبة (رحمه الله) كلمته قائلاً (صاحب السيادة رئيس جمهورية لبنان.. اصحاب الجلالة والسمو ملوك الدول العربية وعند الانتهاء من كلمته سأل لماذا لم يذكر في الكلمة اصحاب السيادة رئساء الدول العربية الاخرى؟ اجاب اننا جميعاً ملوك عدا رئيس جمهورية لبنان فهو الرئيس الوحيد المنتخب، من خلال ذلك يتضح لنا ان لبنان بلد عربي عريق في تطبيق الديمقراطية، والتاريخ السياسي لهذا البلد (لبنان) شاهد على ذلك.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 وضهور القطبين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي شهد العالم الحرب الباردة بين هذين القطبين، حيث ابتدأ النفوذ البريطاني والفرنسي بالانحسار ، وتقاسمه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية النفوذ، واصبحت برلين الشرقية (دولة المانيا الشرقية) من حصة الاتحاد السوفياتي، والعراق من حصة الولايات المتحدة الاميركية، وهذا ماجاء بكتاب (المقايضة) لمؤلفه ابراهيم علاوي–مستند على ماقاله زكي خيري عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي.

ابتدأت ان ذاك الولايات المتحدة الاميركية (مشروع مارشال) لاعادة بناء اوربا، ووسعت نفوذها في منطقة الخليج العربي والعراق، واقامة قواعد بحرية لاسطولها السادس قبالة السواحل اللبنانية ودخلت في لبنان بدل فرنسا التي انهكتها الحرب. واطلقت الولايات المتحدة مشروعها السياسي في لبنان المتمثل بالعملية السياسية التي اعتمدتها في تطبيق الديمقراطية القائمة على نظام المحاصصة الطائفية (رئيس الجمهورية– مسيحي ماروني، ورئيس مجلس الوزراء مسلم سني، ورئيس البرلمان مسلم شيعي) واعتمدت بالتنفيذ على رؤساء الاحزاب وزعماء الطوائف في ادارة الحكومة بعد تقاسم السلطات واهملت بناء الدولة ومؤسساتها وبذلك جاء ارتباط المواطن في لبنان بزعماء الطوائف والاحزاب بديل عن الدولة التي تعتبر هي المرجعية السياسية والقانونية.

ان غياب الدولة ومؤسساتها في ظل سلطة تؤيد الانقسامات والاحتراب الطائفي والعنصري ادى الى فقدان لبنان الامن والاستقرار السياسي وجلب لها ويلات الحروب الاهلية ونزفت الدماء في اكثر من خمسة حروب اهلية حلت على البلاد وسيضل هذا النظام الطائفي يرشح الازمات والنزاعات الطائفية لطالما بقي النظام السياسي قائم على المحاصصة الحزبية والطائفية، والتي تحول دون قيام الدولة ومشاركة المواطنين في البناء المؤسساتي للدولة.

ان هذه التجربة من الديمقراطية في لبنان نقلتها الولايات المتحدة الاميركية الى العراق بعد احتلاله عام 2003 وكانت السبب في معاناة العراقيين طوال 15 عام حيث استنزفت الدماء والثروات في ظل العملية السياسية التي اطلقها المحتل والقائمة على المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية. . ان ماحدث في العراق وفي البلدان العربية الاخرى من تغييرات في نظمها السياسية جراء الحمله الظالمة التي قادتها الولايات المتحدة الاميركية واسمتها (بالربيع العربي) وهو في الحقيقة خريف عربي.

ان هذه التغييرات في انظمة الحكم العربية وحل جيوشها الوطنية وابدالها بمليشيات متصارعة كان الغرض منها:

1- تحقيق امن الكيان الصهيوني وكسر الطوق العربي المفروض على هذا الكيان العداوني

2- السيطرة على الثروات العربية (النفط) ونهب خيرات الوطن العربي

3- اجهاض النهضة العربية الصاعدة

ثمة سؤال يطرح على الجميع ما الذي جنيناه من هذه الديمقراطية الاميركية والجواب سيكون حتمياً الخراب والدمار والفساد والظلم والاستبداد وتبديد الثروات ونهبها. من المحتل والفاسدين.

ان نداء المسؤولية التاريخية يحتم على الغيارى والخيرين من العرب على العمل لتوحيد الصف وتحقيق التضامن العربي وتحرير الارادة العربية من الهيمنة الامبريالية الاميركية والصهيونية، والامبريالية الروسية، ومن قوى الشر الفارسية والعثمانية ومخططاتها واطماعه التوسعية في المنطقة العربية.

نظموا صفوف الامة في مشروعها الحضاري الانساني المتجدد في رسالة الامة الخالدة وليكن خيارنا الديمقراطية العربية التي عرفناها في سلوك محمد قائد كل عصر، فالرسول محمد (ص) قاد الامة قبل مئات السنين بسلوك ديمقراطي وقبل ان يشيع هذا المصطلح (الديمقراطية) عندما كانت اوربا غارقة في الجهل والظلام لم ينقطع الرسول عن مشاورة الناس والاخذ برأيهم مؤكداً على التمييز بينما هو وحي وماهو رأي شخصي قابل للنقاش لقد عود الرسول اصحابه واتباعه ان يسألوا ليرشدهم وكان الرسول يطرح رأيه للنقاش بل يحث عليه (انتم اعلم بشؤون دنياكم) ولم يستغل كونه قائد رسالة من اجل طمع او مصلحة شخصية كما انه اقر بامكانية الخطأ فيما يصدر عنه الم تكن هذه عبرة لقادة هذا العصر بسلوك محمد قائد كل عصر ومثال كل نظام.

للعقول الراقية .. مشاكل وحالات

إلهام العبيدي
بغداد

اكتب ولا اريد مزايدات او شكوك على وطنيتي فقلمي فوق الشبهات ، وانا حينما اسلط الضوء على موضوع ما فانما قصدي من ذلك هو تصحيح وضع خاطئ يسيئ لنا كعراقيين يجمعنا بلد واحد ومصير واحد ونحن بمركب واحد ان ثقب في اي جهة سيغرق الجميع فلا ينفعنا ان نقول مايحدث يخص ديانه اخرى او طائفة اخرى ، فنحن تحت خيمه واحده تجمعنا بكل مكوناتنا فمن يرى شقا في هذه الخيمة فليبادر لخياطة الشق بدلا من الاكتفاء بالتفرج.

وصلتني شكاوي من اناس بمواقع في الدولة ولكن لايستطيعوا عمل شيء امام انتهاكات تحدث امام اعينهم الا انهم يقفوا مكتوفي الايدي خوفا على ارواحهم وارواح عوائلهم او ان يتعرضوا للاذلال امام من هم تحت امرتهم، ساضع مشاكلهم بين ايديكم واتمنى ان تنصفوا هؤلاء الناس كونهم من ابناء بلدنا المخلصين وان ننقد الحالات السلبية ونحاول ايقافها والحد منها ومعاقبة من يقوم بها اذا كنا وطنيين حقيقيين ويهمنا امن بلدنا العزيز وان نتحد كيد واحدة لنصرته ومساعدته على النهوض من جديد بسواعد ابنائه المخلصين

المشكلة الاولى

ضابط كبير يعمل في منفذ حدودي ، يرى امام عينيه شاحنات تمر من احدى دول الجوار محمله تارة بالمخدرات وتاره اخرى بالاطعمه الفاسدة وتارة اخرى بالعملات، وهو يقف عاجز امام الجنود الذين بامرته وهم يصرخون سيدي هل نحجزهم، ونمنع دخول هذا الموت والدمار الى بلدنا وربما ستكرمنا الحكومة على ذلك، يقف ليعطي الامر بالسماح لهم بالدخول كون لديهم مستمسكات واوامر تأتيه بسرعة البرق ممنوع المساس بهم ،اي هيبه تبقى لهذا الضابط واي هيبه تبقى لهذا الشرطي الذي يؤدي واجبه بأخلاص ويلاقى بالاستهزاء من هؤلاء الخونة وهم يعبرون الحدود امام انظار الجميع وعلى شفاههم ابتسامة سخريه،

هل تعجبكم هذه الحالة وهذه التصرفات بالله عليكم اين مكانة واحترام العسكري اوليست هيبته من هيبة الدولة ويجب الحفاظ عليها ومحاسبة المتجاوزين

المشكلة الثانية

الكل يعرف فضل الحشد على العراق باسره وعملهم البطولي في دحر داعش الارهاب ولا يستطيع قاصي او داني من نكران هذا الفضل، ولكن .. هل يعطي ذلك الحق لبعض منتسبي الحشد بالاستيلاء على سيارات المواطنين لتسخيرها لخدمة الحشد لما لاتقوم الدولة بتجهيزهم بالمركبات الحديثة لكي لا يضطروا لاستخدام سيارات المواطنين لاننا لانريد ان يقال بان داعش سابقا كان يستولي على سيارات المواطنين والان الحشد يفعل ذلك، فعلى الدوله ان تجهزهم من حسابات وزارة الدفاع بما يحتاجون اليه واعادة ممتلكات المواطنين لكي لا تشوه سمعة الحشد وانتصاراته، وكذلك هنالك تصرفات فرديه يقوم بها بعض من يحمل النفس الطائفي من منتسبي الحشد حيث يقول لمن يطالب بعربته نحن من حررناكم اهل الغربيه وكلام بذيئ جدا يثير النعرات الطائفية وكذلك قيام بعض منهم في السيطرات باطلاق عبارات طائفيه تثير تذمر الناس وتشوه سمعة الحشد الرجاء من قادة الحشد التنسيق مع وزارة الدفاع اولا لتجهيز الحشد بكل مايحتاجه من معدات ومركبات وثانيا التنسيق مع مديريات مراكز الشرطة لاعادة مركبات المواطنين وثالثا معاقبة اي منتسب يحاول اثارة النفس الطائفي فعندما هب ابن الجنوب لنصرة ابن الغربية فهذا لانه اخوه ونحن كعراقيون معروفون بالنخوة والغيرة على بلدنا، وعندما عطشت البصرة هب ابناء الغربية بتسير قوافل المياه الى البصره الفيحاء، نحن ابناء وطن واحد ومصيرنا واحد لا نسمح لاحد ان يتدخل في نسيجنا الاجتماعي لتمزيقه نتكاتف معا لبنائه.

المشكلة الثالثة

تخص المتقاعدين، تم استقطاع راتب شهر كامل من رواتبهم الى اين ذهبت هذه الاموال واي جهة قامت بسرقتها وبامر من.؟ على الحكومة التحقيق بذلك واعادة حق هذه الفئه المظلومة، وهناك مقوله لسيدنا علي (رض)

لا تظلمن اذا ماكنت مقتدرا
فالظلم مرتعه يفضي الى الندم
تنام عيناك والمظلوم منتبه
يدعو عليك وعين الله لم تنم

فحذاري من دعوة المظلوم وكفاكم سرقة واكل اموال الحرام وخافوا يوم تقفوا فيه بين يدي قادر جبار، اعيدوا حقوق المتقاعدين واتقوا الله

المشكلة الرابعة

هنالك حالة غريبة في المنظومة العسكرية ماانزل الله بها من سلطان وهو التكتلات وهنا لا اقصد السياسية فهذا امر مفروغ منه واصبح واقع حال وانما مايسمى بحماعة الضابط الفلاني والولاء المطلق له وبعضهم يعتقد بانه فوق القانون ويتصرف تصرفات عنتريه وكانما هو السلطة العليا ولا يمكن لاحد ردعه متناسيا ان الشعب فوق السلطة والقانون وهو من لاجله صنع القانون مثال لذلك النموذج رتل مقدم فلان قادم فقام احد افراد السيطرة بايقافه وهنا حدثت الكارثة، كيف يتجرأ عسكري بسيط بايقاف رتل مقدم فلان ويستعلم عن هوية الرتل ولما لم يسمح لهم بالمرور عندما قالوا له انه رتل فلان، فما كان من فلان الا الترجل من مركبته المدرعه وضرب العسكري ضربا مبرحا واخذ سلاحه وتم القبض على كل افراد السيطره وتقيدهم كالخراف ووضعهم في بدي السيارات، نحلل الموضوع كاناس عاديين شاهدوا مقطع الفيديو

اولا: ان كانت هذه سيطرات وهمية ولداعش فبارك الله فيكم عمل بطولي

ثانيا: ان كانت السيطرات لاحزاب ولا ترتبط بالمنظومه العسكريه فيستحقوا ذلك واكثر فيجب معاملتهم كاللصوص

ثالثا: ان كانوا عسكريين ويؤدون واجبهم فلايحق لكم ذلك هم اناس يخدمون بلدهم وينفذون اوامر قادتهم فكيف يتم اهانتهم بهذا الشكل المهين، والمفروض اعلام الجهات الامنية بوجهتكم لاننا في زمن اختلط فيه الحابل بالنابل، واقول لهكذا نماذج من الضباط ان الرتبة لا تدوم والمنصب لايدوم وستضطر يوما للجلوس بين الناس والنظر الى اعينهم لترى صورتك الحقيقية وهي تتحدد حسب اعمالك ايام كنت بقمة سلطتك، فاحذر نظرة احتقار من مواطن بسيط واجعل الناس يترحمون على اهلك لا ان يلعنوهم بسبب تصرفاتهم

حالات ايجابية

ضباط ومراتب يستحقوا التكريم كونهم قمة في الاخلاق والرقي في التعامل مع المواطنين، وسنذكر موقف لاحد القاده الكبار والذي قام بالنزول وسط حرائق الحنطة والشعير لاطفائها مع المواطنين هذه النخوة والغيرة التي يتحلى بها الضابط العراقي النزيه وهذا نموذج مشرف للضابط العراقي من ضمن الاف النماذج الخيرة فبعض الضباط في دوائر الدولة ينزل بنفسهم ليروج معاملات المواطنين من كبار السن والعجزة وبعضهم ينقل مكتبه الى الطابق الارضي ليسهل على المواطن كبير السن والمعوقين الوصول اليه واراحتهم من عناء صعود السلم ويعجز القلم عن كتابة كل هذه النماذج واعطاء اسماؤهم فهم معروفون لديكم يستحقون منا الاحترام والتقدير..

المشكلة الخامسة

نار عاتيه احرقت الاخضر واليابس بقدرة مجهول معلوم مستتر، لا يخفى على احد مايجري من دمار للاقتصاد العراقي والحرائق التي تلتهم مئات الدونمات من الحنطه والشعير وهذا قتل بغير سكين للفلاح الذي قضى عمره في الزراعه وتحمل التعب وظروف الجو من حرارة وامطار غير معهودة على بلادنا املا في جني ثمار تعبه وبعد ان اينع الزرع للحصاد والبعض منهم قام بحصده فعلا وتجميعه لغرض نقله لسايلوات المحافظات فأتت غربان سوداء بقلوب خنازير وقامت بحرقه دون واعز رحمة او انسانيه الا تبت يدا ابي لهب وتب، الا لعنة الله عليهم وعلى ايديهم العفنه خلفوا الدمار والخراب خلفهم.

نوجه صوت الاف الفلاحين المتضررين الى المسؤولين لتشكيل لجان زراعيه باقصى سرعه وتعويض الفلاحين عن خسارتهم كاملة دون تاخير، ونداءي هذا لكل من يحمل ذرة انسانيه وحب لهذا البلد وابنائه المغلوبين على امرهم ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء واتقوا الله فقد بلغ السيل الزبى
اسفة للاطالة

> هنالك حالة غريبة في المنظومة العسكرية ما أنزل الله بها من سلطان وهو التكتلات وهنا لا أقصد السياسية فهذا أمر مفروغ منه وأصبح واقع حال وانما مايسمى بحماعة الضابط الفلاني والولاء المطلق له وبعضهم يعتقد بانه فوق القانون ويتصرف تصرفات عنترية وكانما هو السلطة العليا ولا يمكن لاحد ردعه متناسياً أن الشعب فوق السلطة والقانون وهو من لاجله صنع القانون مثال لذلك النموذج